

حكم المصفحة بعد الصلوات المكتوبات

تأليف
عدنان بن عبد الله زهار

كتاب الرساد المحرر

الدار البيضاء - المغرب

حكم المصالحة بعد الصلوات

تأليف

عدنان بن عبد الله مرهان

كان الله له

○ عن البراء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : " ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهم قبل أن يتفرقوا ".

○ عن أنس رضي الله عنه قال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه و آله و سلم إذا تلاقوا تصافحوا و إذا قدموا من سفر تعانقووا.

○ روی عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : "إذا التقى الرجال المسلمان فسلم أحدهما على صاحبه، فإن أحبهما إلى الله أحسنهما بشرا لصاحبه ، فإذا تصافحا نزلت عليهما مائة رحمة و للبادي منها تسعون و للمصافحة عشرة".

○ قال الإمام الحافظ الزاهد محبي الدين أبو زكريا النووي رحمه الله في "المجموع شرح المذهب" وتسن المصافحة عند كل لقاء ، و أما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ، و لكن لا بأس به فإن المصافحة سنة ، و كونهم خصوها ببعض الأحوال و فرطوا في أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه مشروعة فيه . اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ
وَعَلَى أَلَّهِ وَصَحْبِهِ الْأَكْرَمِينَ

أَرْشِدِ السُّبُلِ وَأَهْدِي السَّنَنِ

بِكَ أَسْتَهْدِي فَسَدِّدْنِي إِلَى

شُكْرٌ مَا أُولَئِنِي مِنْ مِنْ

رَبٌّ وَفَقَنِي وَكُنْ عَوْنِي عَلَى

بِرْجَاءِ الْخَائِفِ الْمُسْتَأْمِنِ

رَبٌّ أَمْمِي فَإِلَيْيِ عَائِدٌ

غَيْرِ مَا تَمِلِكُ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ

مَا لِنَفْسِي فِيكَ مَا تَمِلِكُهُ

وَيَقِينٌ مَا بِهِ مِنْ وَهْنٍ

ثِقَةٌ مَا خَالَطَ هَا رِيَةٌ

رَبٌّ فَامْلُدْ سَبَّيْ لَا ثُخْزِنِي

رَبٌّ هَذَا سَبَّيْ أُدْلِي بِهِ

(مقدمة)

قد أَلْفَ المغاربة في مساجدهم منذ عصور ودهور عادة من العوائد الطيبات، يفعلونها دبر الصلوات المكتوبات، وهي المصافحة فيما بينهم ودعاء بعضهم لبعض بقبول الصلاة وبافي أعمال الخيرات، مع ابتسامات تعلوا الوجوه، ونظرات ألفة ومحبة تجتمع بين القلوب، وربما جر ذلك إلى تعارف في الله وتراحم، واجتماع وتألف وتراور، فدخل كثير منهم بذلك في عموم بشارة النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم: "سبعة يطلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقوا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماليه ما تنفق بيته، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه"^١.

ولا زالت هذه عادة المصلين قرنا بعد قرن، يظهرونها في المساجد وحيثما جمعتهم صلاة في حضرة وسفرهم، لم يسمع عن أحد من العلماء العاملين، ولا الفقهاء المعتبرين، أنهم أنكروا المصافحة بين المصلين، أو عدوها بدعة مذمومة في الدين، بل كانوا يفعلونها ويواطئون عليها، حتى أصبحت من العادات المرتبطة بالصلاحة، فلا يكاد أحد يقوم من مكانه الذي صلّى فيه حتى يصافح بيمينه، ويلتفت بها إلى الذي هو عن شماله،

١ رواه البخاري في "صححه" [٢٣٤/١] ، كتاب الجمعة والإمامية ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ... ح ٢٦٩ [] ، ومسلم في "صححه" [٧١٥/٢] ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة ، ح ١٠٣١ [] عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وما كان لأهل العلم المحققين أن يسكتوا عن منكر في الدين أو يرضاوا ببدعة قبيحة شائعة بين المسلمين.

فهذه كتب الفقه وكتب النوازل وكتب الأخلاق والآداب التي صنفها أجلة علماء المغرب، على غرارها وكتب موادها وتوسيع مباحثها لا تكاد تجد فيها تطريقاً لهذه العادة لا اعتباراً ولا إنكاراً، حيث كانوا يجعلونها من المباحثات والجائزات، ولا يعطونها كبير أهمية بين المباحث الفقهية الجزئيات، بل توارث الناس فعلها مشاهدة عن الأئمة الأعلام، ورضوا بها خلفاً عن سلف دون إنكار من أحد منهم ولا ملام... غير أنه اشتهر في الأزمنة المتأخرة قول مهجور غير مشهور، ورأي مستورد غير معروف ولا في كتب أهل البلد مذكور، سعى لنشره والدعایة له بعض مدعى الاجتهاد، وقلدهم في ذلك كثير من عوام العباد، وشددوا النكير على فاعله، وعبسو في وجه ماد يده، وربما تركوا مصافحته، فيrid المسكين يده وحسرة^{تملاً} قلبه، وربما جرى بسبب ذلك نزاع في المساجد ورفع أصوات وضوضاء، وأثر ذلك التخاصم والهجر والعداء.

بل بلغ حد التشدد في هذه الجزئية، أن بنى عليه جماعة منهم الولاء والبراء، وحكموا على فاعله بالابتداع وترك الإتباع، وتطاولوا بذلك على أهل الإسلام، العلماء منهم والعوام، وموهوا على قليل المعرفة أن ذلك مخالف للسنة وزيادة في الدين، وأن فاعل ذلك مقوت بغرض معتد أثيم.

وما كان لنا أن نخوض في مثل هذه الفرعيات، التي يعد إنكارها والطعن في فاعليها من أتفه التفاهات، لو لا أن ذلك صار دينا عند العوام يحبون من أجله ويبغضون، ويقيمون الدنيا بحسبه ويقعدون، خاصة وأن جماعة من المتسبيين إلى العلم والوعظ اتبعوا الشاذ في هذه المسألة، وصاروا يحكمون ببدعيتها وحرمتها !!!، ويخوفون الناس من فعلها واقترافها كأنها فسق أو كبيرة في الدين، مع سكوت منهم مطبق على باقي أنواع الفجور والفسوق، وإهمال تام لأشكال الكفر والزنادقة والردة الذي شاع وذاع، و إلى الله المشتكى ..

فأحبينا أن نبين الحق في هذه المسألة، ونبشر فاعليها بأنها عادة طيبة محمودة، دائرة بعد التحقيق بين الجواز والاستحباب، وجانب الاستحباب أرجح، وهو ما قرره المحققون من أهل العلم، كما سيتبين بهذه الأدلة الآتية.

-فصل في بيان الأدلة على جواز المصادفة بعد الصلوات-

• الدليل الأول : أن الذي ادعى كراهيّتها أو حرمتها لم يأت بدليل صحيح أو صريح، ومعلوم أنَّ كلَّ دعوى في الدين غيرُ مصاحبة بدليل فهـي دعوى باطلة مردودة، وعلمُ الخاص والعام أن العادات أصلها الإباحة في الدين لا تحتاج إلى دليل مستقل لفعاليها، وتفتقر مع ذلك إلى دليل صحيح الشبه صريح الدلالة على منعها وإنكارها، وهو ما لا وجود له في مسألة المصادفة بين المسلمين بعد الصلوات.

قال أبو إسحاق الشيرازي في "اللمع في أصول الفقه"^١ : المباح ما لا ثواب بفعله ولا عقاب في تركه كأكل الطيب ولبس الناعم والنوم والمشي وغير ذلك من المباحات.اهـ

وقال أبو المعالي الجوهري في "البرهان في أصول الفقه"^٢ : وأما المباح فهو ما خَيَر الشارع فيه بين الفعل والترك اقتضاء ولا زجر.اهـ

وقال الشاطبي في "الموافقات"^٣ : المباح من حيث هو مباح لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب الاجتناب. أما كونه ليس بمطلوب الاجتناب فلأمور : أحدهما أن المباح عند الشارع هو المُخيَّر فيه بين الفعل والترك، لا مدرج ولا ذم لا على الفعل ولا على الترك.اهـ المقصود منه.

١ ص. ٦

٢١٦/١٢

١٠٦/١٣

فهذه أقوال الأصوليين تفيد أنه ما لم يأت نص شرعي على المنع أو على الطلب

فهو المباح الذي يجوز فعله و يحرم إنكاره، و من ذلك مسألتنا هذه و هي المصادفة
عقب الصلوات المفروضات ، فأين دليل المنع؟ و من أين يأتي المنكرون بدعوى
التحريم؟ مع أنها عادة من العادات الطيبات يستوي فعلها مع تركها في عدم ترتب
ثواب ولا عقاب في أصل الفعل، فما بالك إذا كان لهذه العادة أصل في الدين متين،
وأرجعنها إلى خلق في الشرع مكين، وهو ما يتبيّن بالدليل الآتي إن شاء الله .

• الدليل الثاني : قد ثبتت الأحاديث النبوية الكثيرة باستحباب المصالحة بين

المسلمين مطلقة دون تعقيد و عامة دون تخصيص ودونك بعضها :

الحديث الأول : أخرج الترمذى في "سننه"^١ وأبو داود في "سننه"^٢ عن البراء

رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآلہ وسلم: "ما من مُسلمين

يلتقىان في مصالحة إلا غفر لهم قبل أن يتفرقوا".

الحديث الثاني : أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط"^٣ عن أنس رضي الله عنه

قال: "كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم إذا تلاقوا تصافحوا وإذا

قدموا من سفر تعانقوا".

الحديث الثالث: روى الطبراني في "المعجم الأوسط"^٤ عن حذيفة بن اليمان رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم قال: "إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم

عليه وأخذ بيده فصافحه تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر".

الحديث الرابع : أخرج البزار في "مسنده"^٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن

النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم لقي حذيفة فأراد أن يصافحه، ففتحت حذيفة فقال:

١ ٧٤/٥ ، كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في المصالحة ، ح ٢٧٢٧: .

٢ ٣٥٤/٤ ، كتاب الأدب ، باب في المصالحة ، ح ٥٢١٢: .

٣ ٣٧/١ ورواته محتاج بهم في "الصحيح" كما قال الحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" ٢٨٩/٣ .

٤ ٤/٨٤ وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" ٣/٢٩٠: ورواته لا أعلم فيهم بمروحا.

٥ ٣/٢٩٠ ، من رواية مصعب بن ثابت كما قال الحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" ٣/٢٩٠ .

إِنْ كَنْتَ جَنِيْاً فَقُلْ: إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَافَحَ أَخَاهُ تَحَاتَتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَحَاتُ وَرْقُ الشَّجَرِ".

الحاديـث الخامـس: وروى البزار في "مسنده"^١ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "إِذَا التَّقَى الرِّجَالُ الْمُسْلِمُانَ فَسَلِمَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، فَإِنْ أَحْبَبْهُمَا إِلَى اللَّهِ أَحْسَنَهُمَا بِشْرًا لِصَاحِبِهِ، فَإِذَا تَصَافَحَا نَزَلتْ عَلَيْهِمَا مائةُ رَحْمَةٍ وَلِلْبَادِي مِنْهُمَا تَسْعُونَ وَلِلمَصَافِحَةِ عَشْرَةً".

الحاديـث السادـس: روى الطبراني في "المعجم الكبير"^٢ عن سلمان رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا لَقِيَ أَخَاهُ فَأَخْذُ بِيَدِهِ تَحَاتَتْ عَنْهُمَا ذُنُوبُهُمَا كَمَا يَتَحَاتُ الْوَرْقُ عَنِ الشَّجَرَةِ الْيَابِسَةِ فِي يَوْمِ رِيحٍ عَاصِفٍ، وَإِلَّا غَفَرَ لَهُمَا وَلَوْ كَانَ ذُنُوبُهُمَا مِثْلَ زِيدِ الْبَحْرِ".

الحاديـث السابـع: روى الترمذى في "سننه"^٣ عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: "مَنْ قَامَ النَّحْيَةَ الْأَخْذَ بِالْيَدِ".

الحاديـث الثامـن: روى البخاري في "صحيـحه"^١ والترمذـي في "سنـنه"^٢ عن قتـادة،

قال: قلت لأنـس بن مـالـك رضـي الله عـنـهـ: أـكـانـتـ المـصـافـحةـ فـيـ أـصـحـابـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ؟ـ قالـ:ـ نـعـمـ.

الحاديـث التاسـع: روى أبو داود في "سنـنه"^٣ عن أيـوبـ بنـ بشـيرـ العـدوـيـ،ـ عنـ

رـجـلـ مـنـ عـنـزـةـ،ـ قـالـ:ـ قـلـتـ لـأـبـيـ ذـرـ حـيـثـ سـُيـرـ إـلـىـ الشـامـ:ـ إـنـ أـرـيدـ أـنـ أـسـأـلـكـ عـنـ حـدـيـثـ مـنـ حـدـيـثـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمــ.ـ قـالـ:ـ إـذـنـ أـخـبـرـكـ بـهـ إـلـاـ أـنـ يـكـوـنـ شـرـاـ.ـ قـلـتـ:ـ إـنـهـ لـيـسـ بـشـرـ،ـ هـلـ كـانـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ يـصـافـحـكـمـ إـذـاـ لـقـيـمـوـهـ؟ـ قـالـ:ـ مـاـ لـقـيـتـهـ قـطـ إـلـاـ صـافـحـيـ،ـ وـبـعـثـ إـلـيـ ذـاتـ يـوـمـ وـلـمـ أـكـنـ فـيـ أـهـلـيـ فـجـئـتـ فـأـخـبـرـتـ أـنـ أـرـسـلـ إـلـيـ فـأـتـيـهـ وـهـوـ عـلـىـ سـرـيرـهـ فـالـزـمـيـنـ فـكـانـ تـلـكـ أـجـودـ وـأـجـودـ.

الحاديـث العاشر: روى الإمام مـالـكـ فيـ "المـوطـأـ"^٤ عنـ عـطـاءـ الـخـراسـانـيـ،ـ أـنـ رـسـوـلـ

الـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ قـالـ:ـ "تصـافـحـوـاـ يـذـهـبـ عـنـكـمـ الغـلـ وـنـهـادـوـاـ تـحـابـوـاـ وـتـذـهـبـ الشـحـنـاءـ".ـ

١ - كتاب الاستئذان ، باب المصادفة ، ح: ٥٩٠٨: ٢٣١١/٥

٢ - كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في المصادفة ، ح: ٢٧٢٩: ٧٥/٥

٣ - كتاب الأدب ، باب في المصادفة ، ح: ٥٢١٤: ٣٤٥/٤

٤ - مـعـضـلـاـ،ـ قـالـ الـحـافـظـ اـبـنـ عـبـدـ الـرـبـ فـيـ "الـتـمـهـيـدـ"ـ ١٢/٢١ـ:ـ وـهـذـاـ يـنـصـلـ مـنـ وـجـوهـ شـتـىـ،ـ حـسـانـ كـلـهاـ،ـ اـهـ ثمـ ذـكـرـهـاـ.

قال العالمة الأصولي سيدی عبد الحیی ابن الصدیق الغماری رحمه اللہ فی "المجتی"^١: ...فهذه الأحادیث دالة دلالة واضحة على استحبابها عند لقاء المسلم أخاه في كل وقت، لا فرق في ذلك بين وقت ووقت، ولا بين مكان ومكان، ولا بين كونها عقب الصلاة أو لا، لأنها عامة يندرج تحت عمومها صورة السؤال بدون شك^٢.

فعلى من يزعم تخصيصها بأن لا تكون عقب الصلاة أن يأتي بدليل دعوى تخصيصها. اهـ کلامه رحمه الله.

١ ص ٧٦ (مخطوط).

٢ أي سؤال حكم المصادفة عقب الصلوات.

• **الدليل الثالث:** معلوم في القواعد الأصولية أن الوسائل تأخذ حكم

الغايات والمقاصد، فحيثما كانت الغاية مطلوبة من الشارع وكان الطريق الموصى

إليها لا ينافي أصول الدين، فإنه يأخذ حكم تلك الغاية من وجوب أو

استحباب.

فإن المقصود من تشريع المصالحة أصلاً هو ما تُشمره من ألفة ومحبة بين

المسلمين، كما ورد في أحاديث كثيرة ذكرنا بعضها سابقاً.

"وما كان سبباً للألفة والمودة بين المسلمين فهو مطلوب مرغوب فيه"

مستحب في كل وقت، لأنه وسيلة إلى أعظم المقاصد وأجلها في شريعتنا، وهو

التواجد والتتحاب بين المؤمنين".^١

وهنا أحب أن أنقل كلاماً نفيساً للإمام محمد بن عبد

الكبير الكتاني في موضوع المودة والألفة من كتابه "السان الحجة البرهانية"^٢: اللواء

الثالث: عقد عهد التآخي بين المؤمنين والتواصل وأسباب الائتلاف في سائر

المواطن والحيثيات، وهو قوله سبحانه: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَجُوا فَأَصْلَحُوا

بَيْنَ أَهْوَيْكُمْ} [الحجرات / ١٠]، وذلك لأن الشؤون الإلهية التي خصصتها

الإرادة وكشفها العلم واقتضتها الحكمة؛ وهي: الشائع الإلهية الموضوعة في

١ قاله العلامة سيدى عبد الحى ابن الصديق في "الجنتى" ص ٨٠ (مخطوط)

الأرض لإصلاح قلوب الخلائق وطب أحسامها والأخذ بأيديها، لا تتم ولا يتنظم

المراد منها بحسب الحكم إلا بالانتظام والاتلاف، وعدم التماطع بين الخلق،

وجسم الإحن^١ البدوية والواقع الاصطاكية^٢. وإلا؛ لا تنتظم جماعات ولا

جماعات ولا أعياد، ولا قبلت شفاعات قوم عند قوم، ولا وقع تناكح بين مسلمين

لولا رابطة التحابب والتعاطف.

فهذه قاعدة كلية من قواعد الشرع الحمدي بل قاعدة اتفق عليها كل

شرع للعلة المذكورة، فكل ما وافقها وغضبتها ومشى على نحوها فهو الرباني

العامل العالم الفقيه عن الله سبحانه.

وكل ما ناقضها وخالفها وخدش فيها، وأراد نقض إبرامها وقلب قضيّاتها،

وتسبب في نقض هذا الحبل الإلهي الموضوع لجمع كلمة أهل العالم؛ فيحب ردعه

ويعمله بلسان العلم، إذ له السلاطنة^٣ على كل أحد، ولا يحترم من أحد. ولذلك

سمى الله سبحانه الحاج: (سلطاناً مبيناً)، لما في لسان العلم من السلطنة والسلطنة

والترفع وعدم مطاولته، لأن سيف صارم لا ينبو، وفارس بطل لا يكتو، وضوء

لامع لا يمترج بأسداف^٤ الظلام.

١ جمع الإحنة الجُنْدُ في الصَّدْرِ، كما في "مقاييس اللغة" ٨٦/١

٢ قال في "اللسان" ٤٥٦/١٠: "اصطرك الحرمان: صك أحدهما الآخر. والصك كما قال قبله الضرب الشديد بالشيء العريض، أو الضرب عامة بأي شيء كان. وبهذا يفهم معنى قوله رحمة الله الواقع الاصطاكية.

٣ السلاطنة: القهر. انظر "مختر الصاحح" ص ١٣٠ و "لسان العرب" ٣٢٠/٧.

٤ الأسداف جمع سَدَافَ بفتح السين وسده، وهو ظلمة الليل كما في "لسان العرب" ١٤٦/٩.

وامتن بإيتیان الحجج أَبْيَاءَهُ ورَسْلَهُ فِي غَيْرِ مَا مَوْطَنُ، فَقَالَ { وَأَتَيْنَا

مُوسَىٰ سُلْطَنًا مُّبِينًا } ^١ [النساء/١٥٣]، وَقَالَ { وَتِلْكَ حُجَّتُنَا

ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ } [الأَنْعَام/٨٣]، وَقَالَ: { قَالُوا يَنْوُحُ قَدَّ

جَنَدَلَنَا فَأَكْثَرَتَ جِدَالَنَا }. [هود/٣٢].

^١ في كثير من الآيات الكريمة، منها قوله عز وجل: {ولقد أرسلنا موسى بآيتنا وسلطنا مبين}. [غافر/٢٣].

الدليل الرابع : قد عُلم من ضرورة العقول والأعراف والدين

•

أيضاً أن المصالحة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتحية والسلام، الذي دعا لهما القرآن

والستة، حتى إن الإمام أبو حامد الغزالي عد السلام والمصالحة شيئاً واحداً^١.

قال الشيخ العلامة سيدي عبد الحفيظ بن الصديق^٢ : وهو مصيبة في ذلك ،

لأن السلام وإن جاء الأمر به دون المصالحة في بعض الأحاديث ، جاء مقروناً بها

في أحاديث أخرى فيحمل إطلاق تلك على تقييد هذه على ما هو معلوم في

أصول الفقه.اهـ

إذا تبين هذا و زيد عليه أن السلام مشروع عند اللقاء و عند الافتراق ، كما

دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم الذي رواه أبو داود في "سننه"^٣ والترمذى

في "سننه"^٤ عن أبي هريرة : "إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم، فإذا أراد أن

يقوم فليسلم، فليست الأولى أحق من الثانية".

١ في "إحياء علوم الدين" ٤/٢

٢ "المختصر" ص ٨٠ (مخطوط)

٣ ٣٥٣/٤ ، كتاب الأدب ، باب المصالحة ، ح: ٥٢٠٨.

٤ ٦٢/٥ ، كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في المصالحة ، ح: ٢٧٠٦: وقال الترمذى: هذا حديث حسن.

وعضده قوله صلى الله عليه وآلها وسلم الذي أخرجه الطبراني في

"الكبير": "حق على من قام على جماعة أن يسلم عليهم، وحق على من قام من

مجلس أن يسلم عليهم".

قال العلامة المناوي في "فيض القدير"^٢: كلا التسليمتين حق وسنة، وكما أن

التسليمة الأولى إخبار عن سلامتهم من شره عند الحضور، فكذا الثانية إخبار عن

سلامتهم من شره عند الغيبة، وليس السلامة عند الحضور أولى من السلامة عند

الغيبة.

قال النووي: ظاهر الحديث أنه يجب على الجماعة رد السلام على من سلم

عليهم وفارقهم، وقول القاضي والمتولي: السلام عند المفارقة دعاء يندب رده ولا

يجب، لأن التحية إنما تكون عند اللقاء، رده الشاشي بأن **السلام سنة عند**

الانصراف كما هو سنة عند الجلوس. قال: -أعني النووي:- وهذا هو

الصواب. اهـ

فالصادحة مثل السلام في استحباب فعلها عند اللقاء و عند الافتراق، للرابط

بينهما كما بيته، بل ورد من فعل الصحابة تسلیم بعضهم على بعض لأقل من

١٨٦/٢٠ وقال الحافظ نور الدين في "المجمع" ٣٥/٨: وفيه ابن هبعة وزيان بن فائد، وقد ضعفا وحسن حديثهما.

المناسبة الصلاة؛ فقد روى الطبراني في "الأوسط"^١ بسنده حسن^٢، عن أنس رضي

الله عنه أنه قال: كنا إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم فتفرق

بيننا شجرة، فإذا التقينا يسلم بعضنا على بعض".

ولا يبعد أن يكون سلامهم الثاني بمصافحة، لشدة حرصهم رضي الله عنهم

على الخير و أبوابه، فلأن تكون بعد الصلوات المكتوبات من باب أولى.

-فصل: ذكر أقوال أهل العلم في جواز المصالحة بعد الصلوات-

و هذه الأدلة هي التي بنى عليها المحققون من أهل العلم قولهم بجواز المصالحة بعد

الصلوات المكتوبات، ودونك بعض النقويلات عنهم :

• قال الإمام الحافظ الزاهد محيي الدين أبو زكريا النووي رحمه الله في

"الجموع شرح المذهب"^١: وتسن المصالحة عند كل لقاء، و أما ما اعتاده الناس

من المصالحة بعد صلاتي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه،

ولكن لا بأس به فإن المصالحة سنة، وكوئهم خصوها بعض الأحوال و فرطوا

في أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه مشروعة فيه.اهـ

• و قال النووي أيضا في "روضة الطالبين و عمدة المفتين"^٢ : وأما المصالحة

فسنة عند التلاقي سواء فيه الحاضر و القادر من سفر، و الأحاديث الصحيحة فيها

كثيرة جدا. و أما ما اعتاده الناس من المصالحة بعد صلاتي الصبح و العصر فلا

أصل لتخسيصه، لكن لا بأس به، فإنه من جملة المصالحة، و قد حث الشرع

على المصالحة.اهـ

• وأقر الإمام النووي على كلامه كل من تعرض لشرح "منهاجه" أو حشى

عليه، كإمام الخطيب الشريبي في "معني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج"، والإمام

العلامة ابن حجر الهيثمي في "تحفة المحتاج في شرح المنهاج"، و العالمة الشروانـي

في "حاشيته على تحفة المحتاج"، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في "أسنى المطالب".

● و قال الشيخ الإمام علاء الدين الحصني في "رد المحتار"^١ ، بعد ما نقل كلام النووي السابق : قال الشيخ أبو الحسن البكري : و تقييده بما بعد الصبح والعصر على عادة كانت في زمانه، و إلا فعقب الصلوات كلها كذلك^٢ ، كذا في رسالة الشرنبلالي في المصاحف، ونقل مثله عن الشمس الحانوتى، و أنه أفتى به مستدلا بعموم النصوص الواردہ في مشروعيتها.اهـ

● و جاء في "الموسوعة الفقهية الكويتية" ما يلي : أما القول بالاستحباب فقد استتبّ له بعض شراح الحنفية من إطلاق عبارات أصحاب المتن، و عم نصّهم على استثناء المصاحف بعد الصلوات.

قال الحصيفي : و إطلاق المصنف - التمرتاشي - تبعا للدرر و "الكتـ" و "اللوقـ" و "النقـ" و "الجـ" و "الملـ" و غيرها يفيد جوازها مطلقا و لو بعد العصر.

و قوله : إنما بدعة أي مباحة حسنة، كما أفاده النووي في "أذكاره"، وعقب ابن عابدين على ذلك بعد أن ذكر بعض من قال باستحبابها مطلقا من علماء الحنفية بقوله : وهو موافق لما ذكره الشارح من إطلاق المتن، و استدل لهذا

القول بعموم النصوص الواردة في مشروعيه المصافحة عقب الصلوات

مطلقاً... اهـ المقصود منه

● و سئل شهاب الدين الرملي^١ عما يفعله الناس من المصافحة بعد الصلاة هل

هو سنة أو لا؟ فأجاب: بأن ما يفعله الناس من المصافحة بعد الصلاة لا أصل له،

ولكن لا بأس به. اهـ

● وفي "فتاوی علماء الأزهر الشريف"^٢: والوجه المختار أهـ غير محمرة، وقد

تدخل تحت ندب المصافحة عند اللقاء الذي يكفر الله به السيئات. اهـ

● وقد قال بالإباحة الإمامُ عز الدين بن عبد السلام من الشافعية، الذي قال

في "قواعد الأحكام في مصالح الأئمـاـم"^٣: و للبدع المباحة أمثلة، منها المصافحة

عقـبـ الصـبـحـ وـالـعـصـرـ...ـالـخـ

١ "فتاوی شهاب الدين الرملي" ٢٢٢/١

٢ مأْخوذ من موقع الأزهر الشريف الإلكتروني

١٢٢/٢ ٣

-فصل: في ذكر من قال بالكراهة-

قلت: ونقل القول بالكراهة ابنُ عابدين عن بعض علماء المذهب الحنفي وغيره، فقال في "حاشيته"^١: و قد صرَّح بعض علمائنا و غيرهم بكرامة المصافحة المعتادة عقب الصلوات، مع أن المصافحة سنة، وما ذاك إلا لكونها لم تؤثِّر في خصوص هذا الموضع، فالمواطنة عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه. اهـ

وكذا عدَّها بدعةً الإمامُ ابن تيمية رحمه الله في "فتاویه"^٢ والعلامةُ ابن الحاج في "المدخل"، وكذا أشار إليه الشيخ البرزلي في "فتاویه"^٣، فإن لم يكونوا ذهبوا إلى منعها بسبب سد الذريعة أن يعتقد الناس سنيتها، فكلامهم مرجوح، غير مقبول، والالتفات إلى ما حققه الفقهاء السابق ذكرهم عليه التعميل، لقوة دليلهم.

قلت: أما ابن تيمية رحمه الله فقد عدَّها بدعة على رأي من لم يقل بمذهب الجمهور في كون البدعة على أقسام خمسة، كما فصلها الإمام عز الدين ابن عبد السلام في "قواعد الأحكام"^٤ حيث قال: البدعة فعل ما لم يعهد في عصر

٢ في "مجموع فتاوى ابن تيمية" ٣٣٩/٢٣: وسئل عن المصافحة عقب الصلاة: هل هي سنة أم لا؟ فأجاب: الحمد لله، المصافحة عقب الصلاة ليست مستنونة، بل هي بدعة، والله أعلم.

٣ "جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحكام" ٤٩٣/٦

رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم. وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة

محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكرروهه ، وبدعة مباحة.

والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة: فإن دخلت

في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحرير فهي محرمة، وإن

دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المكرروه فهي

مكرروهه، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة.^١

فابن تيمية يجري في كثيرٍ من أحكامه على قاعدة عدم تقسيم البدع، وكذا

كلُّ من قوله وقال بقوله رحمة الله عليهم جميعاً، فمناقشه في القاعدة أولى من

مناقشه في فرع عنها كمسأتنا هذه. و العبرة بقول الجمهور إن شاء الله تعالى.

وأما البرزلي فنقل كلام ابن عبد السلام بتصرف غير معناه فقال: فأجاب:

المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر من البدع إلا لقادم يجتمع بنـي يصافحه قبل

الصلاـة... الخ كلامه.

والذي قاله العز كما نقلناه عنه في كتابه "قواعد الأحكام": إن المصافحة

عقـيب الصلوات من الـبدع المباحة.

ولعل البرزلي مال إلى ما ظنه منوعاً من كلام العز تماشياً مع مشهور

المذهب في كون المصافحة مكرروهه مطلقاً، كما سندكره بعد، فقد قال بعد نقله

١ سلسلة الحديث عن موضوع البدعة وأحكامها في رسالة خاصة من هذه السلسلة المباركة بإذن الله، وفقنا الله لكل خير وصرف عنا موانعه، آمين.

كلام العز^١: ... قلت: المصالحة من حيث الحملة، ففي الرسالة أنها حسنة، وكره

مالك المعانقة، وأجازها ابن عيينة. وأما عقب الصلاة فظاهر المذهب أنها مكروهة

شبيه ما نقل الشيخ هنا. اهـ

-فصل في رد من استدل بالترك للمصافحة على منعها-

أقوى ما تمسك به المنكرون لقضية المصافحة بين المسلمين عقب

الصلوات، أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ولا عن الصحابة الكرام فعلها في هذا الوقت خاصة.

وهذا الدليل هو الذي بين عليه جماعة من المنتسبين إلى العلم أحکامهم

ببدعية أعمال خير و بر كثيرة و منعوا أشكالا شتى من الطاعة و العبادة.

ألا و هي مسألة الترك، وهذه وقفات ثلاثة في رد هذا الدليل الباطل^١ :

✓ الترك لا يدل على كراهة ولا تحريم، لأن هذين الحكمين يدل عليهما صيغ

خاصة بما مفصلة و معروفة في كتب أصول الفقه. فلا يقال عن الشيء حرام أو

منوع إلا بدليل يدل عليه صراحة، أما زعم حرمته أو كراهيته بكونه لم يفعل في

زمن النبوة أو بعدها، فلم يقل بهذا أحد من الأصوليين المعتمدين المحققين.

✓ أن التمسك للحكم بمنع الشيء أو كراحته بدعوى أن النبي صلى الله عليه

و آله و سلم لم يفعله، مبني عن ظن فاسد وهو أن النبي عليه الصلاة و السلام فعل

كل المندوبات، و هذا غير صحيح. فإنه أشار و أرشد فقط إليها... "فالتعلل في

١ وسنخصص إن شاء الله رسالة ضمن هذه السلسلة المباركة عن موضوع الترك وأحكامه، ولعلها تكون رسالة "حسن التفهم والدرك لمسألة الترك" لإمام المحدث المجتهد سيدي عبد الله ابن الصديق الغماري رحمه الله.

رفض بعض المندوبات بأن النبي صلى الله عليه و آله وسلم لم يفعله سدًّا لأسباب

كثيرة من الخير، و حرمان لتاركها من تحصيل ثوابها^١.

فعلى هذه القاعدة الجائرة سيمنع من أراد أن يصلى في اليوم مائة ركعة

بدعوى أن النبي صلى الله عليه و آله وسلم لم يفعله، وكذا من أراد أن يصوم

أسبوعا بأكمله و يترك صيام أسبوع يليه، و يمنع من أراد أن يعتمر كل سنة

مرة، و يحج كل سنة، ومن أراد أن يذكر بعدد معين، و يقرأ بورد

خاص،... بدعوى ترك النبي صلى الله عليه و آله وسلم لفعل كل ذلك، و هذا

بدهوي البطلان.

✓ أن السنة عرفها الأصوليون بكلماتها: أقوال النبي صلى الله عليه و آله وسلم

وأفعاله و تقريراته. ولم يقل أحد منهم و تروكه... فالترك ليس حكما شرعيا، و لا

أثر له في التشريع و غاية ما يدل عليه جواز تركه و فعله، و لا يدل على تحريم أو

كراهية.

فالملخصة بين المصلين عقب الصلاة ليس بدعة مردودة، ولا حراما ولا

مكروها، وإن لم يفعلها النبي صلى الله عليه و آله وسلم و لا صحابته رضي الله

عنهم ، لأن تركهم لها دل على جواز فعلها.

١ كما قال الشيخ العالمة سيد عبد الحفيظ ابن الصديق الغماري في "المختني" ص ٧٧ (مخطوط).

-فصل: تحقيق مذهب الإمام مالك في المصادفة-

فإن قيل بأن الإمام مالك بن أنس رحمه الله قال بكراهية المصادفة أصلاً فكيف تجيزونها معاشر المالكية في وقت خاص أو حالة معينة، وهو مخالف لمذهب إمامكم؟

قلت: هذا كان أول قول مالك رضي الله عنه، والذي حققه وحرره عنه أصحابه ونقله عنهم محققوا المذهب جوازها.

فمشهور المذهب استحبابها ورويت كراهيته مالك لها عن أشهب.

قال القرافي في "الذخيرة"^١: وجوز مالك المصادفة. ودخل عليه سفيان بن عيينة فصافحه، وقال: لو لأن العانقة بدعة لعانتك. فقال سفيان: عانق من هو خير مني و منك، النبي لجعفر حين قدم من أرض الحبشة. قال مالك: ذلك خاص.

قال سفيان: بل عام، ما يخص جعفرا يخصنا و ما يعممه يعمنا، إذا كنا صالحين. اهـ

وفي "حاشية الصاوي على الشرح الصغير"^٢: والمصادفة مندوبة على المشهور. وقيل: مكرورة. اهـ

وفي "جامع الأمهات"^١ لابن الحاجب: والمصافحة حسنة لذهب الغل

وكرهها مالك في رواية رواها أشهب.اهـ

ـ خاتمة ـ

المصافحة بعد الصلوات المكتوبات وغيرها، في المساجد وفي غيرها، من العادات الطيبات وربما عادت إلى الفضائل المستحبات، لما يترتب عليها من مقاصد في الدين عظيمة، وفوائد على مجتمع المسلمين وعلاقتهم حميدة، ودوام الألفة فيما بينهم.

و لا أراني مضطراً للتبيه القارئ الكريم أنها ليست من سنن النبي الأمرين، ولا حررت عليه عادة السلف الصالحين، فليفعلها مثلياً ذهنه من سنتهما، راجياً ثواب مقاصدتها. والله أعلم.

الفهرس

الصحيحة	الموضوع
٤	مقدمة
٧	فصل في بيان الأدلة على جواز الم الصافحة بعد الصلوات
٧	الدليل الأول
٩	الدليل الثاني
١٣	الدليل الثالث
١٦	الدليل الرابع
١٩	فصل: ذكر أقوال أهل العلم في جواز الم الصافحة بعد الصلوات
٢١	فصل: في ذكر من قال بالكرابة
٢٥	فصل في فرد من استدل بالترك للمصافحة على منعها
٢٧	فصل: تحقيق مذهب الإمام مالك في المصافحة
٢٩	خاتمة
٣٠	الفهرس